



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن لوزارة الحكم المحلي

2025-2024

إعداد
مؤيد عفانة

سنة الإصدار
2026

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2024-2025 لوزارة الحكم المحلي

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2025 الصادر عن وزارة المالية والتخطيط، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الحكم المحلي (120.4) مليون شيكل، من أصل (17,202.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2025، أي ما نسبته (0.70%) من إجمالي النفقات [1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الحكم المحلي (95.4) مليون شيكل، من أصل (17,518.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2024، أي ما نسبته (0.54%) من إجمالي النفقات [2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبند الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لوزارة الحكم المحلي:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لوزارة الحكم المحلي /بالمليون شيكل

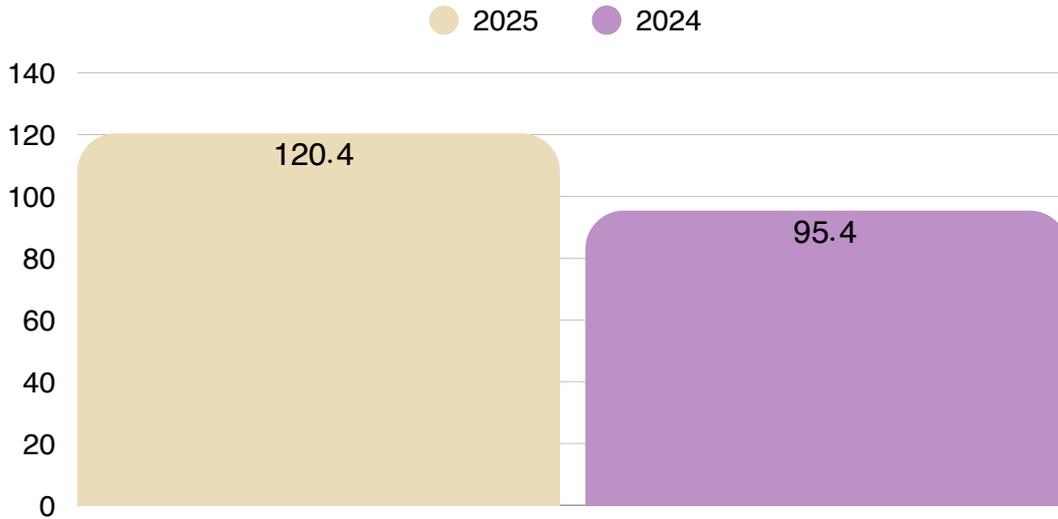
النسبة بين 2025/2024	الانفاق الفعلي 2025 / بالمليون شيكل	الانفاق الفعلي 2024 / بالمليون شيكل	البند
96.8%	22.1	22.9	الرواتب والأجور
97.1%	2.2	2.3	المساهمات الاجتماعية
114.2%	6.1	5.4	السلع والخدمات
687.9%	12.1	1.8	النفقات التحويلية
0.0%	0.00	0.03	النفقات الرأسمالية
123.3%	77.9	63.2	النفقات التطويرية
126.2%	120.4	95.4	المجموع

ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام، على سبيل المثال قيمة الرواتب والأجور أعلاه هي الملتزمة بها وزارة المالية للموظفين، وليس المنفق على الأساس النقدي، بسبب صرف نسبة من الراتب، منذ نهاية العام 2021.

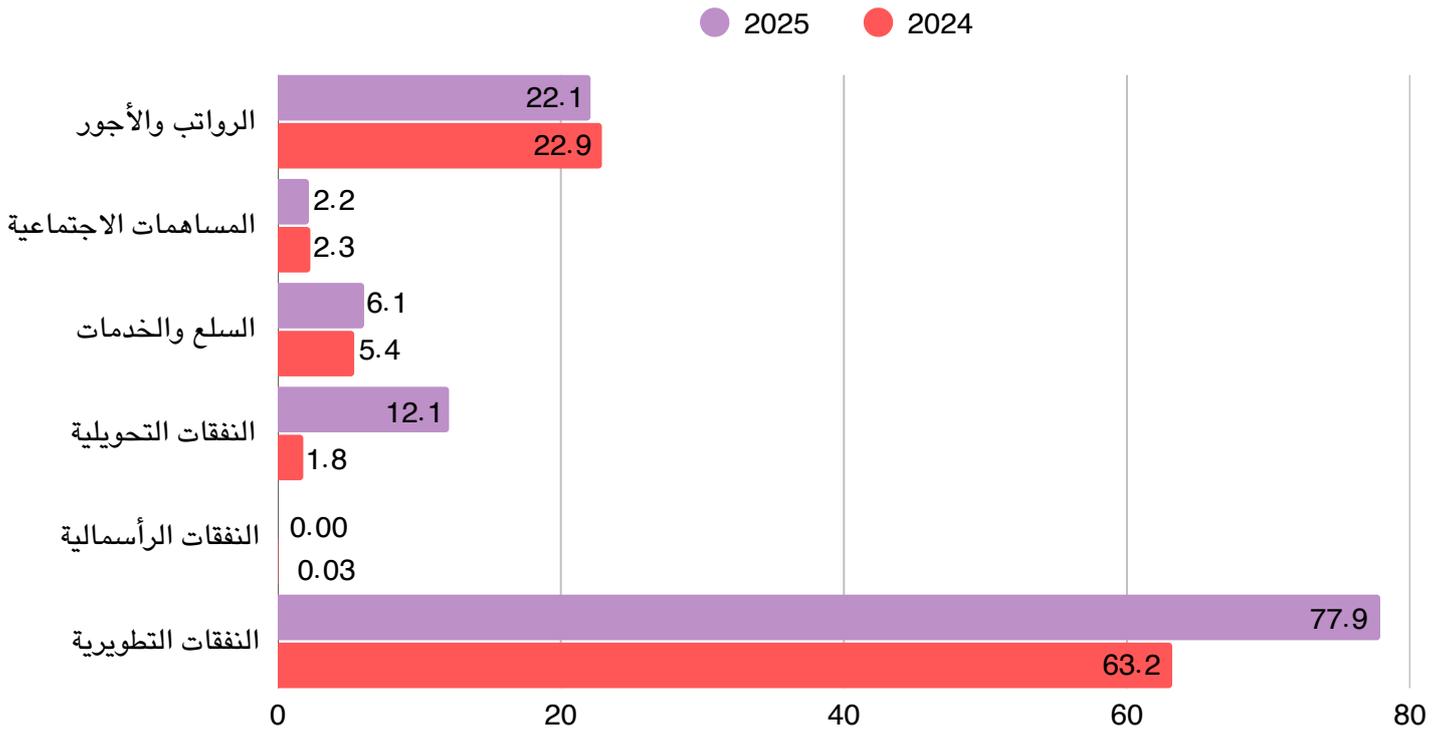
[1] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2025، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 كانون ثاني 2026، جدول رقم (5ب)

[2] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 حزيران 2025، جدول رقم (5ب)

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لوزارة الحكم المحلي/بالمليون شيكل

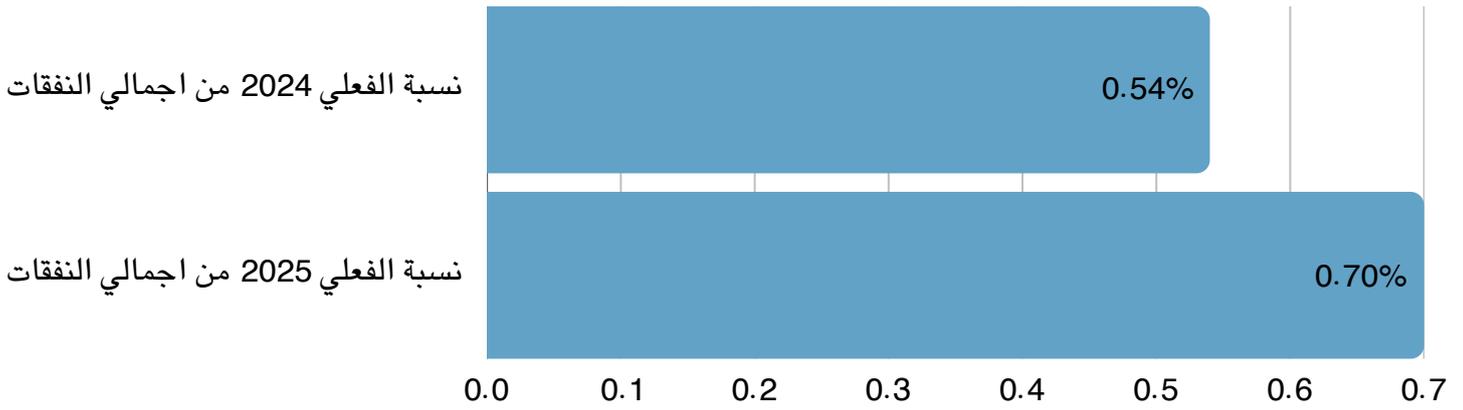


مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لوزارة الحكم المحلي تبعا للبنود/بالمليون شيكل



الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الحكم المحلي والشركاء.

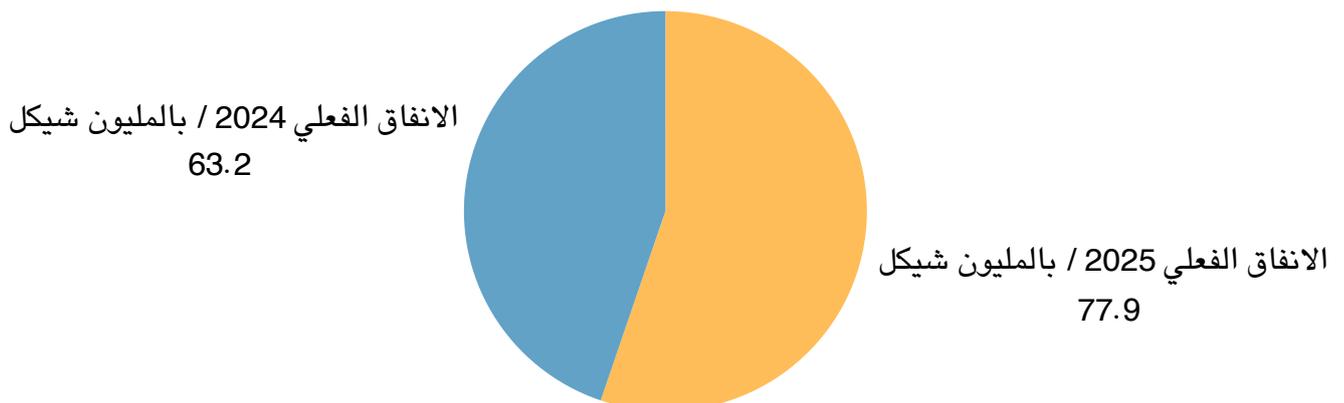
نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على وزارة الحكم المحلي من إجمالي النفقات العامة 2024/2025



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لبند النفقات التشغيلية "السلع والخدمات" في وزارة الحكم المحلي / بالمليون شيكل



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لبند النفقات التطويرية في وزارة الحكم المحلي / بالمليون شيكل



بند النفقات التطويرية، يشمل المشاريع التطويرية للبنى التحتية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، من تأهيل وتعبيد الطرق الداخلية، إنشاء حدائق عامة وقاعات متعددة الأغراض، مشاريع تطويرية في قطاعات الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات الصلبة، مشاريع تطويرية لتأهيل مدارس ومراكز صحية، وغيرها.

الإنفاق الفعلي على وزارة الحكم المحلي ارتفع في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، وارتفع الإنفاق على بند النفقات التطويرية، وهو يتضمن مشاريع تأهيل وتعبيد الطرق وتطوير البنى التحتية في المناطق المهمشة والمناطق المصنفة (ج)، والمناطق المحاذية لجدار الفصل العنصري، وإنشاء الحدائق العامة والقاعات متعددة الأغراض في القرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية، والتي تستفيد منها الفئات المجتمعية كافة بما فيها النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة، إضافة إلى تأهيل وتطوير المدارس الحكومية والمراكز الصحية في المناطق المهمشة، والتي تستفيد من خدماتها الفئات المهمشة.

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الحكم المحلي 2024-2025:

أولاً: الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة الحكم المحلي ارتفع في العام 2025، وبشكل دال عن العام 2024، وبلغ (120.4) مليون شيكل مقارنة بـ (95.4) مليون شيكل في العام 2024، أي ارتفع بقيمة (25) مليون شيكل.

ثانياً: ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الحكم المحلي من (0.54%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين في العام 2024، إلى (0.70%) من إجمالي النفقات العامة في العام 2025.

ثالثاً: كان الارتفاع في الإنفاق الفعلي في العام 2025، في بنود السلع والخدمات، والنفقات التحويلية والنفقات التطويرية.

رابعاً: انخفض الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات الرأسمالية، ولكن بشكل غير دال.

خامساً: ارتفعت النفقات التطويرية في العام 2025، وبلغت (77.9) مليون شيكل مقارنة بـ (63.2) مليون شيكل في العام 2024، وهي تشكل المكوّن الأكبر في موازنة وزارة الحكم المحلي، كون بند النفقات التطويرية، يشمل المشاريع التطويرية للبنى التحتية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، من تأهيل وتعبيد الطرق الداخلية، وإنشاء حدائق عامة وقاعات متعددة الأغراض، ومشاريع تطويرية قطاعات الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات الصلبة، وغيرها.

الملخص: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الحكم المحلي للعامين 2024 – 2025، أن الإنفاق الفعلي على وزارة الحكم المحلي ارتفع في العام 2025، عما كان عليه في العام 2024، إن كان على صعيد المبلغ المنفق فعلياً، أو نسبة "حصة" وزارة الحكم المحلي من إجمالي النفقات، وكانت الارتفاع بشكل رئيس على بنود: السلع والخدمات، النفقات التحويلية، النفقات التطويرية، علماً أن البيانات في التقرير على أساس الالتزام.

مصطلحات هامة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.